

## سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر: دراسة إحصائية لبعض المؤسسات المكلفة بالتشغيل

### *Employment policy in light of economic and social transformations in Algeria: a statistical study of some institutions in charge of employment*

سامية زبوج<sup>1\*</sup> ، خديجة سبخاوي<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة لونيبي علي البليدة 2 (الجزائر).

<sup>2</sup> جامعة لونيبي علي البليدة 2 (الجزائر).

تاريخ الاستلام : 12 سبتمبر 2020 : تاريخ المراجعة : 15 نوفمبر 2020 : تاريخ القبول : 23 جانفي 2021

#### ملخص:

يعالج هذا المقال إشكالية التحولات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر وما اتخذ كإجراءات في شق سياسة التشغيل لمكافحة البطالة والفقر علما بأن كل تغيير في السياسة الاقتصادية إلا وصحبه تغييرات على مستوى السياسة العامة وعلى هذا الأساس نهدف إلى إعطاء رؤية حول الوضعية الاقتصادية التي مرت بها الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية ومنه التطرق إلى مختلف التدابير المتخذة في إطار سياسة التشغيل نظرا للتأثيرات المتبادلة بين الاثنين .

ومنه فقد تم عرض وتحليل المعطيات الإحصائية لبرامج بعض المؤسسات الحكومية المرافقة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر في مجال التشغيل، إذ خلصت الدراسة إلى أن التدابير والإجراءات المتخذة في إطار سياسة التشغيل لم تكن بمستوى التحولات والقرارات الاقتصادية على أساس أنها لم تنتج التوازنات، إلا أنها تبقى محاولات فعالة في المجتمع بحيث تستدعي التعديل والتطوير.

الكلمات المفتاحية: سياسة اقتصادية؛ سياسات تشغيل؛ بطالة؛ مؤسسات حكومية؛ برامج تشغيل.

#### **Abstract:**

This article addresses the problem of the economic transformations that Algeria has undergone and what has been taken as measures to split the employment policy to combat unemployment and poverty, noting that every change in economic policy is accompanied by changes at the level of public policy and on this basis we aim to give a vision about the economic situation that Algeria has gone through and its social implications.

From this, the statistical data for the programs of some government institutions accompanying the economic reform program in Algeria in the field of employment were presented and analyzed. The study concluded that the measures and measures taken within the framework of the employment policy were not at the level of economic transformations and decisions on the basis that they did not produce balances, but they remain attempts Effective in society as it calls for modification and development.

**Keywords:** Economic policy; Employment policies; Unemployment; Government institutions; Employment programs.

\*Corresponding author: e-mail: [zebboudjsamia@gmail.com](mailto:zebboudjsamia@gmail.com).

## 1- مقدمة:

تنبع كل من السياسة الاقتصادية وسياسات التشغيل من السياسة العامة للمجتمع وهي نابعة من إيديولوجيته وثقافته وتاريخه كذلك، لقد مرت الجزائر بعدة أزمات اقتصادية مما حال دون تقدمها في مجال التنمية الاقتصادية وهذا ما اثر على الجانب الاجتماعي لأفراد المجتمع وزاد من التبعية للخارج .

فأهم المشاكل الاقتصادية تمثلت في زيادة حدة التضخم، ارتفاع نسبة البطالة، ارتفاع معدلات الديون... الخ، فكل هذه المشاكل شكلت أزمة اقتصادية تماشت معها مباشرة أزمات اجتماعية مما كبح التطور الاقتصادي والاجتماعي.

وهذا ما أدى بالدولة الجزائرية لوضع مخطط لعدة إصلاحات على نطاق واسع وهو تعبير عن التراجع بما جاء في السياسات الاقتصادية القديمة التي كانت تركز على سياسة الدعم الواسع وحماية المداخل الأمر الذي أدى إلى اختلالات اقتصادية كبيرة، وهذا ما دفع لتبني تحرير أسعار مع الخضوع لقوى السوق بصفة عامة؛ وفي إطار كل هذه الإصلاحات الاقتصادية ظهرت عدة انعكاسات اجتماعية مست العديد من العائلات ذات الدخل المحدود أو الضعيف مما زاد من حدة الفقر خاصة بارتفاع نسبة البطالة، ومنه فقد التزمت الدولة بالتعديل في سياستها الاجتماعية وخاصة منها سياسات التشغيل تزامنا مع التعديلات الاقتصادية .

إذ تندرج سياسة التشغيل ضمن الإشكالية العامة التي تطرحها التحولات الاجتماعية والثقافية ولاسيما الاقتصادية فهي عبارة عن سياسة تربط بين الشق الاجتماعي المرتبط بالفقر والشق الاقتصادي المرتبط بالاستثمار والترقية فسياسة التشغيل تستهدف التطوير والتنمية بغية حماية المواطنين والاستجابة لمطالبهم وبالتالي تحقيق التوازن الاجتماعي.

وعلى هذا الأساس نطرح التساؤل التالي:

- هل هناك توازن بين الإصلاحات الاقتصادية وسياسات التشغيل في الجزائر؟
- من خلال هذا التساؤل تم استنباط التساؤلات الفرعية التالية:
- إلى أي مدى أثرت الإصلاحات الاقتصادية على قضية البطالة في الجزائرية؟
- ما هي المؤسسات المعتمدة في الجزائر لتطبيق سياسة التشغيل لمجابهة الانعكاسات الاقتصادية؟
- ما هي أهم البرامج الاجتماعية المسطرة لمرافقة الإصلاحات الاقتصادية؟
- إلى أي مدى نجحت سياسة التشغيل في الجزائر؟

## 1.1- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز خصوصيات وآثار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، ووضع الفئات المتضررة، سعيا إلى إعطاء رؤية حول سياسة التشغيل المنتهجة للتقليل من حدة البطالة وعن نوعية التدابير المتخذة في ظل الاضطرابات الاقتصادية، خاصة وأن مشكلة البطالة أصبحت تمثل هاجس بالنسبة للسياسات الاجتماعية في الجزائر وخارجها.

وبهذا تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تحاول تشخيص الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتأثيراتها على قضية البطالة في المجتمع الجزائري من خلال التركيز على نوعية البرامج بمحتوياتها وشروطها ومن تم عرض قراءة تحليلية لها مع برز أهم نقاط ضعفها وقوتها لاستخلاص مدى نجاح سياسة التشغيل المرافقة للإصلاحات الاقتصادية.

## 2.1- المنهج المتبع في الدراسة:

لقد تم استخدام منهجين رئيسيين بهذه الدراسة وهما كل من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، إذ تم استعمال المنهج التاريخي في سرد الأحداث التاريخية المرتبطة بكل من الاقتصاد الوطني وكذلك لتحليل السيرورة التاريخية لإنشاء المؤسسات الحكومية القائمة على مكافحة البطالة وأهم القرارات المتخذة من أجلها ضمن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المتبنية؛ أما المنهج الوصفي التحليلي فقد تم استخدامه في جمع البيانات والإحصائيات الخاصة بالموضوع وتحليلها في إطار وصف سياسة التشغيل في الجزائر.

## 2- تأثيرات السياسة الاقتصادية على البطالة في الجزائر:

تعتبر ظاهرة البطالة مشكلة ارتبطت بكل من الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات بما فيها المجتمع الجزائري، إذ تميز المجتمع الجزائري بعد الاستقلال وبوجود قاعدة اقتصادية هشة مع تسجيل عجز كبير في مختلف القطاعات الصناعية، الزراعية والتجارية على حد سواء كما تميز كذلك بنظام مصرفي هش.

إلا أن تقارير التنمية الإنسانية الصادرة عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تشير إلى أن معدلات الاستثمار المحققة في القطاع الاقتصادي العمومي خلال أعوام السبعينات وبداية الثمانينات تميزت بتخفيض منتظم لمعدلات البطالة وتطور سريع للتشغيل في القطاع الصناعي وقطاع البناء والإنشاءات، فالسياسات كانت في معظمها ذات طابع اجتماعي أكثر منها اقتصادي وبهذا كانت الأولوية آنذاك لامتصاص البطالة (بلمداني، 2013، صفحة 25). إذ كانت الدولة الجزائرية في أوائل السبعينات تركز الكثير على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال مجانية التعليم ومجانبة التداوي... الخ.

وفي بداية الثمانينات انهارت أسعار البترول وأصبحت الدولة الجزائرية غير قادرة على تحقيق المتطلبات بحيث بقيت السياسات التنموية ذات فعالية نسبية في خلق فرص العمل لتجاوز مشكلة البطالة، مما أنتج أزمات اقتصادية واجتماعية في آن واحد بالإضافة لتطبيق سياسات تقشف حادة وزيادة التبعية للخارج.

وعلى اثر هذه الأزمات الاقتصادية اتخذت الجزائر قرارات سياسية لوضع ميكانزمات اقتصاد السوق كحل إستراتيجي، تحولت جراه وظائف الدولة بخصوص المجال الاجتماعي عن طريق إلغاء دعم أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع وارتفاع الأسعار نتيجة لتخفيض قيمة العملة الوطنية وارتفاع ضئيل للأجور.

ولهذا تطلب الأمر تكييف السياسة الاقتصادية مع السياسة الاجتماعية وضرورة تجديدها لتتماشى مع كل هذه التحولات؛ فمن بين النتائج الإيجابية للدولة من وراء تبني برنامج التعديل الهيكلي هو تقليص الضغوطات الاقتصادية الكبرى، واسترجاع التوازن الاقتصادي بالإضافة إلى تقليص التضخم، إلا أن هذه النتائج الإيجابية رافقتها ضغوطات كثيرة على المستوى الاجتماعي مما أنتج الخلل الوظيفي الاجتماعي المتمثل في كل من انخفاض القدرة الشرائية، زيادة البطالة نظرا لإهمال جانب التوظيف، وبصفة عامة توسع حجم ظاهرة الفقر.

وفي سنوات التسعينات دخلت الجزائر في مرحلة كساد وانخفاض معدلات النمو بسبب تدهور أسعار النفط وارتفاع المديونية الخارجية وانخفاض الإنتاج الصناعي بالإضافة إلى تفاقم ظاهرة البطالة؛ إذ تميزت هذه الفترة بانخفاض حاد في إنشاء مناصب العمل وبالتالي تفشي كبير للبطالة التي أصبحت تمس أيضا أصحاب الشهادات العليا وخريجي الجامعات، فقد سجل في النصف الأول من سنوات التسعينات متوسط الوظائف المنشأة 50000 وظيفة سنويا وقدر

معدل نمو التشغيل ب 1.2 في المئة، كما قدر عدد البطالين بأكثر من 2.3 مليون شخص وهو ما يعادل 29.2 في المئة من السكان النشطين (بلمداني، 2013، صفحة 31).

زيادة على ما سبق فإن الاقتصاد الجزائري تأثر سلبا نتيجة التراجع المتواصل لأسعار البترول إبتداء من سنة 2014 مما زاد من تدهور الوضعية الاقتصادية وانعكس سلبا على الوضعية الاجتماعية لأفراد المجتمع، ومنه فكل هذه الإصلاحات الاقتصادية عرفت ضرورة تدعيم المجال الاجتماعي والأخذ بعين الاعتبار حدة ظاهرة الفقر وما ترتب عنها من نتائج سلبية وخلل اجتماعي، فالدولة تأخذ بالاجتماعي كوسيلة لتخفيف حدة آثار الأزمات الاقتصادية ومنه تطبيق عدة برامج يتم من خلالها التجديد والمعاصرة في السياسة الاجتماعية بتبني المساعدات المباشرة وشراكة المواطنين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي استهداف فئات معينة عبر إستراتيجية جديدة لتحسين سيورة النسق العام للمجتمع، ومنه أخذ بعد وظيفي جديد في تقديم العون والمساعدات الاجتماعية من خلال عدة وكالات وطنية تستهدف التشغيل، الإدماج، الاستثمار... الخ بغية التقليل من حدة البطالة.

### 3- سياسة التشغيل المرافقة للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر:

لقد فوضت الدولة الجزائرية صلاحيات التشغيل لعدة مؤسسات حكومية يمكن أن نذكر منها كل من:

#### 1.3. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب [ANSEJ] :

أنشئت الوكالة لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 الصادر بتاريخ 8 سبتمبر 1996 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1996، صفحة 12)، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالتشغيل، أنشأت الوكالة بهدف مرافقة الشباب ذوي المشاريع قصد إحداث أنشطة إنتاجية وخدماتية وتوسيعها وفق مقاربة اقتصادية تهدف إلى خلق الثروة ومناصب العمل. تضم الوكالة 51 فرع تغطي كل الولايات وكذا العديد من الملحقات المتواجدة عبر مختلف مناطق الوطن.

(ANSEJ, 2018, p. 2)

من بين مهام الوكالة : تقديم الاستشارة للشباب ومرافقتهم في إنشاء النشاطات، تزويد الشباب أصحاب المشاريع بكافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بنشاطاتهم، تطوير العلاقة مع مختلف شركاء الجهاز كالبانوك وصناديق الضمان الاجتماعي، ضمان تكوين الشباب ودعم معارفهم في تقنيات إنجاز وتسيير المشاريع، تبليغ مختلف الإعانات والامتيازات للشباب أصحاب المشاريع، متابعة الاستثمارات المنجزة من قبل الشباب.

(ANSEJ, 2018, p. 3)

ومن بين الامتيازات الممنوحة للمشروع المنشأ في إطار الوكالة ما يلي (ANSEJ, 2018, p. 5):

- يمكن أن يصل مبلغ الاستثمار إلى 10 ملايين دينار جزائري؛
- قرض بدون فائدة يمنح من طرف الوكالة حسب مستوى التمويل، إضافة إلى تخفيض نسبة فوائد القروض البنكية بنسبة 100% في إطار التمويل الثلاثي؛
- تكون فترة تسديد القرض خلال 13 سنة بحيث 08 سنوات لتسديد القرض البنكي و5 سنوات لتسديد قرض الممنوح من الوكالة؛

- تطبيق نسبة مخفضة بـ 05 % فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلية مباشرة في إنجاز الاستثمار.

أما بالنسبة لمستويات التمويل فهي كالتالي:

لقد وفرت الوكالة صيغتين من التمويل أولها التمويل الثنائي الذي يقوم على مساهمة الشباب أصحاب المشاريع بالأموال الخاصة ومساهمة الوكالة بقرض بدون فائدة والذي يتباين على حسب مستوى الاستثمار بحيث أن المستوى الأول يقتضي 29 % من الكلفة الإجمالية للاستثمار عندما يقل المبلغ الإجمالي للاستثمار عن خمسة 5.000.000 دج أو يساويها، أما المستوى الثاني فيقتضي 28 % من الكلفة الإجمالية للاستثمار عندما يفوق المبلغ الإجمالي للاستثمار 5.000.000 دج ويقل عن 10.000.000 أو يساويها.

أما الصيغة الثانية فهي التمويل الثلاثي الذي يكون به ثلاثة أطراف مساهمة في التمويل وهم الشباب المستثمر والقرض بدون فائدة من طرف الوكالة وقرض بنكي مخفض بحيث المستوى الأول يقتضي 1% من المبلغ الإجمالي للاستثمار عندما يقل هذا الاستثمار عن 5.000.000 دج أو يساويها؛ وأما المستوى الثاني فيقتضي 2 % من المبلغ الإجمالي للاستثمار عندما يفوق هذا الاستثمار 5.000.000 دج ويقل عن 10.000.000 دينار جزائري أو يساويها.

كما يمكننا عرض لأهم المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب قطاع النشاط في سنة 2018

جدول 1: المشاريع الممولة حسب القطاع في سنة 2018

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	النسبة	مناصب الشغل
الزراعة	55232	14.76	130155
الحرف	42772	11.43	125799
البناء والأشغال العمومية	33144	8.85	96532
الهيدروليك	545	0.15	2021
الصناعة	25586	6.84	74081
صيانة	9699	2.59	22367
الصيد	1131	0.30	5549
أعمال حرة	10323	2.76	23230
الخدمات	106992	28.58	248915
النقل المبرد	13385	3.58	24132
نقل البضائع	56530	15.10	96237
نقل المسافرين	18986	5.07	43681
المجموع	374325	100	892699

المصدر: Ministère de l'industrie et des mines, 2018, p 28

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكثر نسبة من المشاريع الممولة كانت لصالح قطاع الخدمات بنسبة 28.58 %، يليها مباشرة قطاع نشاط نقل البضائع بنسبة 15.10 % تم القطاع الزراعي بنسبة 14.76 % ومن تم قطاع الحرف

بنسبة 11.43% وقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 8.85% ثم يليها على التوالي بنسب أقل كل من قطاع نشاط الصناعة، نقل المسافرين، النقل المبرد، أعمال حرة، الصيد وأخيرا قطاع الهيدروليك. يلاحظ من الجدول كذلك أن هذه المشاريع الممولة قد فتحت عددا هائلا من مناصب الشغل قدر ب 892699 منصب عمل بحيث اكبر حصة من المناصب كانت لصالح قطاع الخدمات ب 248915 منصب عمل، يليها القطاع الزراعي ب 130155 منصب، ومن ثم قطاع الحرف ب 125799 منصب، ويلها قطاع البناء والأشغال العمومية ب 96532 منصب وقطاع الصناعة ب 74081 منصب ومن تم القطاعات الأخرى بمناصب شغل متفاوتة كما يوضحه الجدول.

من خلال ما سبق يتضح أن تمويل المشاريع في مختلف القطاعات يخلق مناصب عمل مما ينتج مشاريع تنموية تعود بالفائدة على المجتمع زيادة على التقليل من نسبة البطالة، وبهذا فإن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تعمل على امتصاص البطالة وخلق فرص العمل بطريق استثمارية من خلال ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية في خلق مشاريع استثمار.

### 2.3 الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM :

تعتبر الوكالة مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص خاضعة لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 06/ 77 المؤرخ في 17 محرم 1427 الموافق إلى 18 فبراير 2006 والتي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تلعب دور الوساطة بين عروض وطلبات العمل المسجلة على مستوى بطاقتها، كما تساعد على تنظيم سوق العمل الوطني وتطوره، كما يمتد اختصاصها الإقليمي إلى عدة ولايات على أساس أنها تقوم بتنفيذ سياسة الدولة للتشغيل كمخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة (Ministere du travail de l'emploi et de la sécurité sociale, 2019)

أما الوكالات الولائية للتشغيل فهي تعمل على البحث عن عمل لكل شخص يطلب ذلك حسب مؤهلاته المطلوبة كما جاء على لسان المدير العام للوكالة الوطنية للتشغيل من خلال موقع الإذاعة الجزائرية أن 83 بالمائة هي نسبة الاستجابة لطالبي العمل عبر وساطة الوكالة الوطنية للتشغيل، وأضاف المتدخل في ذات السياق أن عدد المسجلين خلال 2018 بلغ مليون و 456 ألف و 753 طالب عمل، 30 بالمائة منهم من خريجي الجامعة الجزائرية و 23 بالمائة من خريجي مراكز ومعاهد التكوين المهني، وهو المؤشر الذي قابله حوالي نصف مليون عرض عمل بزيادة قدرها 10 بالمائة مقارنة ب 2017. (المدير العام للوكالة الوطنية للتشغيل للإذاعة، 2018)

أما بالنسبة لسنة 2019 فيمكن عرض الإحصائيات الخاصة بالتنصيب سنة 2019

جدول 2: التنصيب المسجل في شهر أوت 2019

النسبة	المجموع	أجنبي خاص	وطني خاص	عام	القطاع
30	6095	352	4638	1105	الصناعة
25	5156	869	3556	731	البناء والأشغال العمومية والري
3	686	6	185	495	الزراعة
41	8376	106	6347	1923	خدمات
100	20313	1333	14726	4254	المجموع

المصدر: 3: Ministère du travail de l'emploi et de la sécurité sociale, 2019.

من خلال قراءة الجدول أعلاه يتضح أن 41% من التنصيب خص قطاع الخدمات تلاها قطاع الصناعة بنسبة تنصيب 30% ومن تم قطاع البناء والأشغال العمومية والري وقطاع الزراعة على التوالي ب 25% و 3%، وكما يتضح من خلال الجدول أن أعلى عدد من الأشخاص تم تنصيبهم بالقطاع الوطني الخاص ومن تم القطاع العام يليها القطاع الأجنبي الخاص، وهذا ما يوضح الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الوطنية الخاصة بخصوص توفير مناصب الشغل.

### 3.3 صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR:

أنشئ الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 (المرسوم التنفيذي رقم 02-373، 2002) المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهو عبارة عن مؤسسة عمومية؛ يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004.

يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.

خلال الثلاثي الأول من سنة 2018، قدم الصندوق ضمانات غطت مبلغ 9.94 Mds دينار جزائري لصالح قروض المؤسسات المتوسطة، كما قدمت الوكالة فيما يخص شهادات الضمان مبلغ 2.45 Mds دينار جزائري لصالح قروض المؤسسات المتوسطة إذ مثلت هذه المبالغ متوسط 49.49 مليون دينار جزائري للضمانات و 28.91 مليون دينار جزائري شهادات الضمان؛ كما تمثلت متوسط نسبة التمويل من طرف الوكالة في 69 بالمائة من المشاريع الجديدة؛ زيادة على ما سبق لقد ساعدت الوكالة في إنشاء 116 مؤسسة متوسطة بمقدار مالي هو 20.67 Mds دينار جزائري ومكنت من توسيع 85 مؤسسة متوسطة بمقدار مالي هو 10.75 Mds دينار جزائري.

(Ministère de l'industrie et des mines, 2018, p. 23)

### 4.3 الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC :

أنشئ الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في جويلية 1994 (المرسوم التنفيذي رقم 94-188، 1994)، كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في مساره عدة مراحل مخصصة للتكفل بالمهام الجديدة المخولة من طرف السلطات العمومية.

ابتداء من سنة 1994، شرع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية، انطلاقا من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004 قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحر. (وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، 2018)

فقد قام الصندوق بتمويل عدة مشاريع بقطاعات مختلفة يمكن عرضها بالجدول التالي:

جدول 3: المشاريع الممولة حسب القطاع خلال الثلاثي الثاني سنة 2018

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	مناصب الشغل
الزراعة	19698	47525
الحرف	12938	33900
البناء والأشغال العامة	8295	26590
الهيدروليكي	332	1143
الصناعة	11203	32590
الصيانة	833	2004
الصيد	451	1625
أعمال حرة	989	2147
خدمات	30714	64926
نقل البضائع	45848	69666
نقل المسافرين	12192	18486
المجموع	143493	300602

المصدر: 30، p Ministère de l'industrie et des mines, 2018.

يتضح من خلال الجدول أن الصندوق مول 143493 مشروع خلال الثلاثي الثاني من سنة 2018 بحيث سجل في قطاع نقل البضائع 45848 مشروع يليها قطاع الخدمات ب 30417 مشروع والقطاع الزراعي ب 19698 مشروع ومن تم قطاع الحرف ونقل المسافرين ب 12938 و 12192 مشروع على التوالي، بالإضافة للقطاعات الأخرى التي كانت عدد المشاريع بها متفاوتة من قطاع لآخر.

نلاحظ كذلك من خلال الجدول أن تمويل المشاريع مكن من فتح 300602 منصب شغل بمختلف القطاعات وعلى رأسها قطاع نقل البضائع ب 69666 منصب، يليه قطاع الخدمات ب 64926 منصب، ومن تم القطاع الزراعي ب 47525 منصب وقطاع الحرف و الصناعة ب 33900 و 32590 منصب على التوالي، أما بقية القطاعات فقد تمكنت من توفير عدد مناصب عمل بنسب متفاوتة. وهذه الأعداد لدليل على مدى الاهتمام بقضية البطالة والعمل على التقليل من نسبها من خلال خلق مشاريع تفتح أبوابا للتشغيل.

### 5.3 الوكالة الوطنية لتسيير القرض الصغر ANGEM:

هي آلية تم إقامتها سنة 1999 كأداة لمحاربة البطالة والفقر، أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس 2011، المتعلق بجهاز القرض المصغر، ومن تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي معدل ومتمم (المرسوم التنفيذي رقم 04-14، 2004): تمتد الوكالة ل 10 فروع جهوية و 49 تنسيقية ولائية و 548 خلايا الدوائر.

كما أن الوكالة تتخذ صيغتين للتمويل هما كل من (وزارة التضامن والأسرة وقضايا المرأة، 2018) :  
 - الصيغة الأولى: هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز قيمتها 100.000 دج وقد تصل قيمتها إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، مدة التسديد هي 36 شهر بالنسبة لقروض 100.000 دج، و 54 شهر بالنسبة لقروض 250.000 دج.  
 - الصيغة الثانية: هي قروض ممنوحة من قبل البنك والوكالة بعنوان إنشاء نشاط تكلفة المشروع قد تصل إلى 1.000.000.00 دج، بحيث قرض بنكي بنسبة 70٪؛ وسلف الوكالة بدون فوائد 29٪؛ 1٪ مساهمة شخصية، أما بالنسبة لمدة التسديد فهي 08 سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة (3) سنوات بالنسبة للقرض البنكي و03 سنوات بالنسبة للقروض بدون فوائد الممنوحة من قبل الوكالة.  
 وعلى اثر المعلومات السابقة يمكن عرض إحصائيات بالقروض الممنوحة خلال سنة 2019.

جدول 4: توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط الى غاية 30 جوان 2019

النسبة المئوية	العدد	قطاع النشاط
13.73	122052	الفلاحة
39.43	350484	الصناعة الصغيرة
8.64	76782	البناء والأشغال العمومية
20.07	178426	الخدمات
17.61	156549	الصناعة التقليدية
0.45	4011	تجارة
0.09	844	الصيد البحري
100	889148	المجموع

المصدر: وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، الوكالة الوطنية للقرض المصغر، القروض الممنوحة. 2019.

من خلال الجدول يتضح تمويل 889148 مشروع موزعة على مختلف القطاعات وعلى رأسهم قطاع الصناعات الصغيرة بنسبة 39.43% وقطاع الخدمات بنسبة 20.07% ومن تم قطاع الصناعات التقليدية بنسبة 17.61%، أما القطاعات الأخرى فهي بنسب متفاوتة وهذا يرجع لنوعية الطلبات وصيغة القروض.

### 6.3. الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار:

أنشئت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتنمية الاستثمار، فالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات عبارة عن مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية واستقلالية مالية، مهمتها الرئيسية هي تطوير ومتابعة الاستثمارات وهذا بتسهيل استكمال الإجراءات الإدارية المتعلقة ببعث مشاريع؛ إذ خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار، كما تجسد الانتقال من وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تعديلات منها إنشاء هيكل جهوية للوكالة وإرساء لجنة طعن ما بين وزارية (وزارة الصناعة والمناجم، 2017).

إذ تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ترقية الاستثمارات في الجزائر وفي الخارج، ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية، تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع، دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم، تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها. (وزارة الصناعة والمناجم، 2017) فقد مولت الوكالة عدة مشاريع استثمارية يمكن عرضها بالجدول الموالي:

جدول 5: ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة 2018 حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة	مناصب الشغل	النسبة
الزراعة	226	4.94	9292	6.48
البناء	927	7.25	12300	8.58
الصناعة	2293	61.97	92211	64.34
الصحة	122	3.31	4601	3.21
النقل	3	0.10	132	0.09
السياحة	299	18.50	17407	12.15
الخدمات	255	3.93	7377	5.15
المجموع	4125	100	143320	100

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، 2019، الصفحة 3

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الوكالة مولت 4125 مشروع بحيث أن نسبة 61.97% من تمويل المشاريع كانت لصالح القطاع الصناعي و18.50% لصالح القطاع السياحي ومن تم 7.25% من المشاريع لصالح قطاع البناء زيادة على القطاعات الأخرى التي كانت بنسب مختلفة.

يتضح من الجدول كذلك أن تمويل هذه المشاريع مكن من فتح 143320 منصب شغل بحيث أن نسبة 64.34% من المناصب كانت لصالح القطاع الصناعي و12.15% من المناصب لصالح القطاع السياحي و8.58% لصالح قطاع البناء أما القطاعات الأخرى فقد تمكنت في خلق مناصب للشغل بنسب متفاوتة؛ فمن الملاحظ أن تمويل المشاريع الاستثمارية في كل القطاعات وخاصة منهم القطاع الصناعي والسياحي قد أفرز نتائج ملحوظة بخصوص خلق مناصب شغل للتقليل من حدة البطالة في المجتمع الجزائري.

### 3- تحليل:

من خلال العرض النظري والإحصائي لمختلف المؤسسات المطبقة لسياسة التشغيل والمرافقة للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر يتضح أن هناك شقين من النتائج، شق ايجابي وشق سلبي، يمكن عرضهما فيما يلي:

بالنسبة للشق الايجابي:

- لقد اتخذت هذه المؤسسات لنفسها أبعادا متعددة ارتبطت أساسا ببعيد اقتصادي اجتماعي تمثل في التشغيل والتحفيز للاستثمار بغية التخفيف من حدة الفقر وأثاره السلبية على المجتمع، وبعيد سياسي جغرافي ارتبط باستراتيجيات الدولة وخططها في خلق نوع من الهدنة والسلم الاجتماعي من خلال المساعدات الإستراتيجية ومنه محاولة إنشاء الوكالات بفروع متعددة على مستوى القطر الوطني لتحقيق فرص تشغيل متوازنة وعادلة عبر الولايات:

- تستقطب هذه المؤسسات خاصة فئة الشباب وتحفزهم للمبادرة الفردية والجماعية، كما تساهم هذه المؤسسات في امتصاص البطالة وخلق فرص العمل خاصة بالنسبة للأشخاص عديمي الخبرة لأنها لا تتطلب مهارات كبيرة، فقد وفرت هذه المؤسسات نسب عالية من مناصب الشغل، ومنه فهي محاولة عقلانية في التقليل من نسبة البطالة؛
- إن سن القوانين المسيرة لهذه المؤسسات ببرامجها المختلفة واستحداثها لدليل على التجديد ومحاولة لمجابهة النقائص في كل مرة من خلال إدراج صيغ جديدة لتفعيل البرامج؛
- تعمل الدولة من خلال هذه المؤسسات على نشر الفكر المقاولاتي بغية تحقيق التنمية الاقتصادية وتطويرها من خلال إدماج فئة الشباب؛
- ساهمت هذه الوكالات في تحقيق عدد معتبر من المشاريع وهذا يظهر جليا من خلال الإحصائيات الخاصة بكل وكالة كما أنها مكنت من دعم بعض المهن التي كانت في طريق الزوال؛
- بالنسبة للشق السليبي:
- بالرغم من كل النقاط الايجابية التي حققها المؤسسات المرافقة للإصلاحات الاقتصادية والدعم الذي تحضى به من قبل الدولة إلا أنها تبقى محدودة من عدة جوانب، إذ يمكن ذكر ما يلي:
- بالرغم من التمويل الممنوح من طرف الوكالات إلا أنها تبقى محدودة وغير كافية لدعم المشاريع في جميع مراحلها فهناك مشاريع تستدعي تمويلا اكبر ومتابعة في مختلف الخطوات؛
- بالرغم من أن حصة التمويل الكبرى تقع على عاتق البنوك ومن ثم القروض بدون فائدة وتلميها المال الخاص للشباب إلا أن هذه النقطة بالذات قد تشكل عائقا للشباب البطال الذي ليس بحوزته أموال خاصة وله الرغبة الكاملة في إنشاء مشروع بالرغم من قدرته الذهنية والجسدية وهذا ما يحول حاجزا بين الإنشاء والرغبة؛
- إن أجال تسديد القرض البنكي يشكل هاجس لأصحاب المشاريع والتساؤل يبقى مطروح بين أجال التسديد ومدة الاستغلال الأمثل للمشروع وهذا يظهر جليا من خلال الاحتكاك بالميدان، إذ تبين عجز العديد من أصحاب المشاريع من تسديد قروضهم في الأجال المحددة؛
- نقص المرافقة والمتابعة للمشاريع الممولة لإيصالهم للمرحلة الربحية فمعظم المشاريع غير متابعة لتحديد مستوى التطور بالإضافة إلى نقص خبرة الشباب؛
- تشكل قضية العقار عقبة في وجه البطالين بحيث أن هناك صعوبة في إيجاد المكان المناسب لإقامة المشاريع وكذلك ارتفاع كلفة العقار.
- إن قضية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليس بالأمر الهين على الدولة الجزائرية فهذه القضية تستلزم الكثير من الإنفاق وخطط إستراتيجية جسيمة للقضاء على البطالة مع التركيز على الخطط البديلة إن تطلب الأمر، فالجزائر عملت على تدعيم عدة مؤسسات، وكالات، صناديق لمتابعة وتدعيم الاقتصاد الوطني، إلا أن هذه الجهود تبقى محدودة لتغطية نسبة البطالة.

## 4- الخلاصة:

ترتبط السياسة الاقتصادية بمختلف السياسات ولاسيما سياسة التشغيل لارتباطهما بالتنمية، لدى يستوجب التغيير كلما طرأ تغييرات في سياسة معينة أو بمعنى آخر، انه كلما حدثت تغييرات على مستوى السياسة الاقتصادية يجب العمل على سن تدابير وتدخلات جديدة للتجديد بسياسة التشغيل والتي يجب أن تكون بنفس حجم التحولات الاقتصادية، إذ تعتبر سياسة التشغيل مجموع التدابير والإجراءات والبرامج التي تقوم بها الدولة لإيجاد حلول لمشاكل وأزمات المواطنين -بطالة- فتدخل من خلالها بهدف تحسين الخدمات والمساعدات بشتى أنواعها.

وبهذا فإن مصداقية الدولة ورفاهيتها يتوقف على مدى وضع توازنات بين التحولات بالسياسة الاقتصادية وسياسة التشغيل وأن أي تحول وتغيير على مستوى السياسة الاقتصادية يؤدي بالضرورة لتغييرات على مستوى سياسة التشغيل، إذ تنبع هذه السياسات من الثقافة السائدة في المجتمع وترتبط بأيدلوجيته والاتجاهات السائدة فيه في إطار مجموعة من المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تميز المجتمع عن غيره من المجتمعات.

وعلى هذا الأساس فإن الدولة هي التي تقوم بإشباع الحاجات العامة عن طريق التغطية المالية والإنفاق وهذه الأخيرة تعتبر من المهام الأساسية للدولة، فلما نحلل السياسة الاقتصادية مقابل سياسة التشغيل في الجزائر نجد تركيز الكثير على قضية البطالة، إذ تعتبر هذه الأخيرة من المحاور الكبرى للقضاء على ظاهرة الفقر والرفع من الاقتصاد الوطني.

وبهذا فقد فوضت الدولة صلاحيات القضاء على البطالة بطريقة استثمارية لعدة مؤسسات حكومية من بينها المهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض الصغر، الوكالة الوطنية للتشغيل، والتي تهدف بدورها إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي على أساس أن صنع سياسة التشغيل يقوم على تشخيص للقضايا الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء.

إن سياسة التشغيل بمختلف المؤسسات والبرامج والإجراءات التي اتخذت جراء التحولات الاقتصادية التي مر بها المجتمع الجزائري لم تنتج التوازنات بين كل ما هو اقتصادي سياسي وبين ما هو اجتماعي.

إلا انه ومن وجهة نظرسوسيو اقتصادية تبقى المؤسسات الحكومية القائمة على تطبيق سياسة التشغيل ببرامجها المتنوعة كمحاولة عقلانية للفعل الاجتماعي ومحاولة لإضفاء التضامن والتلاحم الاجتماعيين ومحاولة لتحديث الأوضاع الاجتماعية في حدود وضعية اقتصادية تشير للازمة.

كما أن هناك تفاوت في نسب نجاح البرامج ويرجع ذلك لمجموعة من العناصر منها: قيمة القروض، نوعية الشرائح المجتمعية المستهدفة، الإجراءات الإدارية للاستفادة من البرنامج، كيفية المتابعة.

على ضوء ما سبق يمكن عرض الاقتراحات التالية:

- معالجة وتفيئة طلبات المرشحين لمعالجة كل حالة على حدة وعدم إقصاء أشخاص بحاجة للمساعدة؛  
- التركيز على نوعية الاستثمار بغية تحديث صيغ جديدة في المساهمة الشخصية للمستثمر على حسب الحالة والوضعية المالية؛

- مراجعة الإجراءات الإدارية والتنفيذية بغية تسهيلها للفئة المستهدفة؛

- بما أننا نشهد في المجتمع الجزائري حركية وتغير اجتماعي متسارع فيجب الاعتماد على مختلف علوم التخطيط والترقب لتعيين خطط بديلة في البرامج بغية مواجهة متغيرات المحيط وكذلك في تحديد أوجه القصور والضعف من أجل التوصل لحلول في أجال محددة؛
- الاعتماد على التسيير الحديث من خلال التحكم في أدوات التسيير الحديثة زيادة على تحكيم الواقعية في التنفيذ إذ يجب تعيين الأمور التي يمكن تحقيقها على أرض الواقع زيادة على المرونة وإلزامية التنسيق بين المستويات، لتفادي المشاكل حين التنفيذ؛
- ضبط الآليات القانونية المسيرة للبرامج بدون إغفال الجانب الاجتماعي والاقتصادي لكي يتماشى مع ظروف المجتمع ترقب لحلول بديلة في حالة الخلل، ومنه تطبيق تسيير عقلاني؛
- الاهتمام أكثر بالقطاع الزراعي والسياحي؛

### المراجع:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (11 نوفمبر، 2002). المرسوم التنفيذي رقم 02-373. صندوق ضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي. الجزائر: العدد 74.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (8 سبتمبر، 1996). المرسوم التنفيذي رقم 96-296. انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي. الجزائر، الجزائر.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (25 جانفي، 2004). المرسوم التنفيذي رقم 04-14. انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي. الجزائر: العدد 6.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (6 جويلية، 1994). المرسوم التنفيذي رقم 94-188. القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. الجزائر، الجزائر.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (2002). نوفمبر 11. المرسوم التنفيذي رقم 02-373. صندوق ضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي. الجزائر: العدد 74.
- رانيا بلمداني. (2013). النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية. بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.
- موقع الاذاعة الجزائرية، (2018). جانفي. المدير العام للوكالة الوطنية للتشغيل للاذاعة ر. زراقة. - 07/01/2019 10:54 على الموقع: <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20190107/159225.html>
- وزارة التضامن والاسرة وقضايا المرأة. (2018). التعريف بجهاز القرض المصغر. الجزائر.
- وزارة التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة. (2019). الوكالة الوطنية للقرض المصغر. القروض الممنوحة. الجزائر.
- وزارة الصناعة والمناجم. (2017). التعريف بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. الجزائر.
- وزارة الصناعة والمناجم. (2019). فبراير. بيانات التصريح بالاستثمار 2018. الجزائر.
- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي. (2018). تعريف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. الجزائر.
- ANSEJ. (2018, juin 24-28). agence nationale de soutien a l'emploi des jeunes. setif, alger.
- Ministère de l'Industrie et des Mines. novembre, 2018. bulletin d'information statistique. alger, n 33, algerie.

- Ministère du travail de l'emploi et de la sécurité sociale. (2019). informations et statistiques. alger.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

زبوج سامية ، سيخاوي خديجة ، (2020)، سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر: دراسة إحصائية لبعض المؤسسات المكلفة بالتشغيل ، مجلة أنسنة للبحوث و الدراسات، المجلد 11(العدد 2)، الجزائر: جامعة زيان عاشور الجلفة، ص.ص 30-43.